قول المتن السابق كجيبها اذ ذاك مختص بهذا بغير الف هاكما ان هذا
مختص بذلك بغير المتصل انتهى وقال ابن عازي لا يحتاج لهذا اذ
للاستثناء المذكور بل مسائل يعد اعندهم متصل الثالث منهم من قوله
فذ يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف
الاستعلاء اذا وقع الالف من كلمة اخرى الا ان الامالة عنده في نحو
مال ملق اقوى منها في نحو مال قاسم كذلك الاشموني وقوله في نحو مال
ملق فتبين كل ان السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء وحرف
الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانه
انفصل باكثر من حرفين وما هو كذلك لا اعتداد به **قوله** وقد
اما لو التناسب الخ اعترض ذكره لهذا السبب بعد الموانع واجيب
بانه اشارة الى ان الموانع لاحظ لها في كفه لان الامالة فيه تابعة
لما قبله او لضعفه بالنسبة اليها هذا واعترض في التوضيح تمثيل
الناظم للامالة للتناسب بلا سبب سواه بتلا المشار به الى قوله
تعالى والضحى وضحاها والفجر اذا تلاها فانه اميل لمناسبة
امالة جلاها وتلاها بامالة يجي لمناسبة فيها وقال بل امالتهما
لرجوع الالف فيهما الى ما عند الياء عند المفعول واجاب
عنه المرادي بما حاصله ان القراء لم يميلوا الثلاثي الذي الفه
منقلبة عن واو الا اذا جاور الممال واعترضه في التصريح بانه لا يرفع
الاشكال لانه على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح
القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ونقل شيخنا الدنوشري عن
بعض الفضلاء ما نصه ذلك لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة
فيما ذكر ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع
بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكره لكونه محتاجا اليه بخصوصه
وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في
كلامه ما ينفي ان يذكر غير التناسب سببا اخر قال وفي جواب
المرادي ما يشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح ممنوع لان كلا
من الفريقين قايل بالتناسب انتهى ولا يخفى على من له ادنى تامل

ما فيه

تنبيه كيف وقول الناظم بلا داع سواه نص صريح في نفي غير التناسب
الا ان يحمل على ما مر بلا اعتبار داع سواه ومواعم من ان يكون هناك
داع او لا وكون كلا الفريقين قايلا بالتناسب لا يصح ملاقاة الاعتراض
والجواب على اصطلاح واحد مذ اوقال ابن عازي فذ ابعد المرادي
ما شاء حيث جعل الفراء اصلا في هذا وقال الشاطبي ان الناظم لم يرد
امالة الالف ثالثة الاية الشريفة وانما اراد امالة فتحة ثالث الامالة
لليا المحرفة عما دا امالة الالف للالف وفي تلا امالة الفتحة للفتحة
تنبيه قال الشهاب فايدة قوله بلا داع سواه بيان
ان التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك وانما
قال سواه ليصح في الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق
قوله ولا مثل ما لم يمثلنا الخ قال ابن هشام يمال المعرب نحو هذا فتى
وهذه حبلى والمبني غير الدايم البنا نحو لا حيا وباقتى وحاشى وطامن
لا الدابة وشذت امالة تاوها في نحو مررنا وتمر البنا ويميد ان
يغير بهما بينهما وذا الاسامية ومتى الشرطية والاستفهامية
واني ومن الحروف بلى وبابة الندا ولابة اما لا قال فظرب وفي الجواب
وحتى فما رواه ابن مقسم وجوزه الفراء لكن تشبيهها بفاعل الاسم وخالفه
ونص سيبويه ان حتى لا تمال قال وذكر في التسهيل ذا ومتى واني من
وبلى ولابة اما لا وبا من الحروف ولم يذكرها ولا ناوه هذه الخلاصة
عكس انتهى واقتضى هذا ان ناوها كغيرها مما اميل من غير الممكن
في السنة وذو عدم الاطراد وظاهر قول الناظم غيرها وغيرنا خلاف
ذلك ولذا قال في التوضيح انهم طردوا الامالة فيهما لكن لما قال الاشموني
ان امالتهما نظر لكثرة استعمالهما بخلاف غيرهما سمعت امالته
قال الشهاب يتامل معنى الاطراد هنا فانه ان اريد انه يجوز امالتهما
في غير التركيب الذي سمعا فيه فالظاهر ان هذا ثابت في كل مسموع
والظاهر ان ذا يتهما الامالة وران ذا الاشارية ومتى وغيرهما
مما سمع وان اوهمت عبارة الناظم خلافه وان في ذكر الاطراد مسامحة
او اراد به انه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه وان امالة غير الممكن

Copyright Qatar Foundation 2015

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)